البنك الدولي
قراءة اقتصادية لأزمات التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هل يجيب الاقتصاد عن كل الأسئلة ؟

الدكتور/ محمد جواد رضا

ـ 1 ـ

مع بداية العام 2008 أصدر البنك الدولي تقريره السادس عن التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(*) متلمساً العلاقة التفاعلية بين أنماط التعليم الشائعة في المنطقة وبين مستويات التنمية الاقتصادية غير العالية فيها وذلك من خلال تحرى الإجابة عن ثلاثة أسئلة حيوية:

1 ـ هل أنتجت الاستثمارات في التعليم النتائج المتوقعة وأعدت البلدان المعنية لتلبية الطلبات المتوقعة الجديدة على قوة عمل متعلمة تتمتع بمهارات مختلفة؟

2 ـ ما هي أنواع الاستراتيجيات والسياسات التي ينبغي بحثها لمعالجة أي فجوات في الإنجاز والإعداد على نحو أفضل للمستقبل؟

3 ـ بالنظر من جانب الطلب ـ هل تتيح أسواق العمل المحلية والدولية منافذ فعالة لجني المنافع التي تحققها قوة عمل أكثر تعليماً؟

لكل سؤال من الأسئلة الثلاثة قضيته المركزية. السؤال الأول يتلمس إجابته من خلال مناقشة (الحجج المؤيدة لإصلاح التعليم) انطلاقاً من (الاستثمارات الماضية في التعليم وتقييم أثرها على التنمية واستعراض مدى استعداد الأنظمة التعليمية في المنطقة للتصدي للتحديات الجديدة التي تواجهها المنطقة).

يختار التقرير منظورين لبلوغ هذا التقييم (أ) النسبة العددية الكبيرة للشباب بين سكان المنطقة وعلاقتها بالحاجة إلى تغيير مناهج التعليم بقصد تحسين قدرة مجتمعات المنطقة ـ اقتصادياً وبشرياً ـ على التنافس دولياً . (ب) القيود المالية التي تجعل من الصعب معالجة أي من هذين الاهتمامين.

للإجابة عن السؤال الثاني يؤكد التقرير نظرية مفادها أن للإصلاح الفعال للتعليم ثلاثة مكوّنات (1) الهندسة التي تكفل وجود المدخلات الفنية السليمة واستخدامها بكفاءة عالية[1]. (2) الحوافز اللازمة لتشجيع تحسين الأداء والاستجابة لاحتياجات النماء الشامل للمتعلمين. (3) المساءلة العامة والتأكد من أن التعليم كـ (سلعة عامة) يخدم أوسع نطاق من المواطنين.

(*) صدر التقرير بعنوان (الطريق غير المسلوك. إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
The Road Not Traveled–Education Reform in the Middle East and North Africa.

(1) يستعمل التقرير مصطلح «هندسة» للدلالة على : 1ـ الموارد المادية لتأسيس البنى التحتية للتعليم مثل الأبنية وما إليها، 2ـ المناهج والتدريس 3ـ التمويل والإدارة . كذلك يستعمل التقرير مصطلح «الحوافز» للدلالة على : 1ـ التقييم والمتابعة، 2ـ الحوافز والمكافآت . 3ـ المعلومات والأسواق. أما «المساءلة العامة» فالتقرير يستعملها بدلالة : 1ـ مسؤولية الأجهزة الإدارية عن جودة التعليم، 2ـ مسؤولية العوائل ومنظمات المجتمع المدني عن مراقبة جودة التعليم.

□□□□□□ □□□□□□□□□(□) 98 4/26/09 11:59:04 AM

السـؤال الثالـث يركز على (المطلـوب) من الأيدي العاملـة محلياً وخارجيـاً على حد سواء، وكيف يمكن تغيير خصائص أسواق العمل في المنطقة لتعظيم الفوائد من الاستثمار في التعليم للأفراد والمجتمعات من حيث (أن خصائص أسواق العمل تحدد العوائد من الاستثمار فـي التعليم) بناءً على أن (أسـواق العمل التـي تعمل بصورة جيدة تعتبر أساسـية لتعظيم العوائد من الاسـتثمار فـي التعليم. لأنها (تخصص رأس المال البشـري عادة لأكثر الأنشـطة قدرة على زيادة معدلات النمو).

الأسـئلة الثلاثـة وأجوبتهـا الافتراضية تتوجه نحـو غاية واحدة وهـي (أن الأنظمة التعليميـة فـي المنطقـة يجب أن تسـلك مسـاراً جديداً إلـى الإصلاح، مسـاراً يتميز بسـمتين رئيسـتين، السـمة الأولى هي إتبـاع نهج جديد إزاء إصـلاح التعليم ينصـب التركيز فيه على الحوافز والمسـاءلة العامة. أما السـمة الثانية فهي التأكيد على سد الفجوة بين المعروض من الأفراد المتعلمين وبين الطلب الداخلي والخارجي على الأيدي العاملة).

منـذ خمسـينات القرن الماضـي كانت بلـدان المنطقة وفيـةً لطموحاتها التعليميـة فأنفقت بسـخاء علـى تحقيق تلـك الطموحات حتـى لقد بلغت ــ باسـتثناء البعض منها ـ مسـتوى الالتحـاق الكامل في مرحلـة التعليم الابتدائي وزادت معدلات الالتحـاق في المدارس الثانوية ثلاثة أمثال تقريباً فيما بين عامي 1970 و2003 وخمسة أمثال في مرحلة التعليم العالي. وقد توجت إنجازات المنطقة بسد فجوة التعليم بين الجنسين. وقد أصبحت المساواة بين الجنسين شـبه كاملة في مرحلة التعليم الأساسـي. وعلى الرغم من أن المنطقة بدأت ولديها مسـتويات منخفضة نسـبياً للمسـاواة بين الجنسين، فإن مؤشـرات مرحلتي التعليم الثانوي والعالي لا تختلـف كثيراً عنها في منطقتي أمريكا اللاتينية وشـرق آسـيا. وقد أدى هذا الاسـتثمار أيضاً إلى تحسـن في مسـتويات التعليم وبعض القدرات الأساسـية المعينـة. وقد خفضت معدلات الأميـــة إلى النصف في العشـرين سـنة الماضية وانخفض بسـرعة الفرق المطلق بين الذكور والإناث في معدلات محو أمية البالغين. ومن حيث نواتج تعليم الطلاب تسـجل بعض بلـدان المنطقة درجـات جيـدة نسـبيا في الاختبـارات الدوليـة، مثل اختبارات TIMSS ، أو الاتجاهات العالمية في دراسة الرياضيات والعلوم)[2].

غير أن البنك يأخذ على هذا التقدم الواضح في ميدان التعليم كونه (لم ينعكس بصورة عامة في شـكل نواتج إنمائية مثل النمو الاقتصـادي وتوزيع الدخل وتخفيض أعداد الفقراء). ليـس هذا وحسـب، بل إن البنـك يلاحظ أن الطموح والتوسـع فـي الإنفاق علـى التعليم ظلا قاصرين ـ بالمعيار الدولي ـ عن المأمول من التحسن في أداء المؤسسات التعليمية لدول المنطقة وهـذا هو ما أبعدها عن تحقيق تبدل جوهري في أنماط التفكير عند الأجيال التي تخرجت في هذه المؤسسات لهذا ظل الإنجاز التعليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدنى منه في البلدان الأخرى التي لديها مستويات تنمية اقتصادية مماثلة. وعلى الرغم من أن المنطقة لحقت تقريباً بركب منطقتي شـرق آسـيا وأمريكا اللاتينية فيما يتعلق بالالتحاق الكامل في المرحلة الابتدائية فإنها لا تزال متخلفة بالنسـبة للالتحاق في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي. فما

(2) هذه الاقتباسة ونظائرها التي سترد في هذا العرض لتقرير (الطريق غير المسلوك) مأخوذة من الخلاصة التنفيذية للتقرير وهي باللغة العربية.

□□□□□□ □□□□□□□□□(□) 99 4/26/09 11:59:04 AM

الذي ذهب خطأً وطاش في تمتين العلاقة بين انتشار التعليم على كل المستويات وبين القصور الذي يكاد يكون تغييباً كلياً للتغير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للناس؟

يرجع التقرير هذه القطيعة بين التوسع في التعليم والإنفاق عليه وبين سكونية الحراك الاقتصادي والاجتماعي إلى (خصائص معينة في النظام التعليمي) من جهة وإلى طبيعة (الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة) في بلدان المنطقة ذاتها. ولا مشاحة في أن انخفاضاً ملحوظاً قد سجل في عدد الفقراء في دول المنطقة ولكن البيّنات الإحصائية تؤشر إلى أن انخفاض عدد الفقراء لا يبدو أنه كان نتيجة لارتفاع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع الدخول بفضل التحصيل التعليمي، بل أن معدلات الفقر انخفضت على الرغم من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ويرجع السبب في ذلك إلى حد كبير إلى أن معظم بلدان المنطقة نفذت سياسات اجتماعية نشطة لصالح الفقراء وأن البلدان الغنية بالبترول تمكنت من ضمان حد أدنى من الدخل لأشد الناس فقراً.

لقد كانت بعض الظواهر غير المقصودة سبباً مضافاً لخفض عدد الفقراء (فمن المتعارف عليه على نطاق واسع أن الاستثمار في تعليم النساء يمكن أن يؤدي إلى انخفاض معدلات الخصوبة، وبالتالي إلى انخفاض أعداد الفقراء ووفيات الأطفال. وقد قابل انخفاض مؤشرات التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الستينيات والسبعينيات انخفاض مماثل في معدلات التنمية الاجتماعية. وفيما نجحت بلدان المنطقة في سد الفجوة بين الجنسين في التعليم، انخفضت معدلات خصوبة النساء من 7.1 طفلاً في المتوسط في عام 1962 إلى 3.4 طفلاً في عام 2003 ومع أن أحدث معدلات الخصوبة في المنطقة لا تزال أعلى مما هي في منطقتي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، فإن الفجوة قد سدت تقريباً).

إذا كان انخفاض معدلات الخصوبة عند النساء المتعلمات سبباً في خفض عدد الفقراء فإن مخرجات النظم التعليمية نفسها تنقض ما تبرمه الطبيعة. إن (حوالي ثلثي الطلاب في أكثر من نصف بلدان المنطقة يخرجون في مجالات العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية، وليس في مجالات العلوم الأساسية والرياضيات. هذا النمط في الالتحاق هو نقيض النمط الملاحظ في منطقة شرق آسيا وبدرجة أقل في منطقة أمريكا اللاتينية. ونظراً لأن ابتكار وتطويع التكنولوجيا يلعب دوراً متزايد الأهمية في عملية التنمية، فإن مدارس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ربما تنتج المزيج الخاطئ من القدرات).

– 2 –

أين يمكن الوقوع على جرثومة هذا التناقض بين التضحية والمكافأة في مجال تنمية التعليم؟

يجيب التقرير عن هذا السؤال بالإشارة إلى عوامل ثلاثة:

أولاً ـ أن معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال تستخدم نموذجاً تدريسياً أكثر ميلاً إلى التقليدية مثل النقل من السبورة وانخفاض درجة التفاعل بين المعلمين والطلاب، على حين أن مهارات حل المشاكل والاتصالات ـ وليس القدرة على أداء مهام روتينية ـ أصبحت أموراً جوهرية لزيادة الإنتاجية.

□□□□□□ □□□□□□□□□(□) 100 4/26/09 11:59:05 AM

ثانياً ـ البلدان التي تتيح فرصاً متعددة للتعلم تسجل أيضاً درجات أعلى على مؤشر اقتصاد المعرفة وبدلاً عن التعليم الذي يتخذ شكل الهرم، حيث تنتقل مجموعة متناقصة من الطلاب إلى المراحل التعليمية الأعلى، بدأت الأنظمة التعليمية تصبح أكثر إشراكاً وتنوعاً، خاصة بعد مرحلة التعليم الإلزامي أي المرحلتين الثانوية والعالية. ولكن التعليم اللاحق للمرحلة الإلزامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يتسم بهذا النوع من المرونة. فحالما يتم اتخاذ قرار بشأن مجال الدراسة، فليس هناك سبيل للرجوع عنه والفرص المتاحة قليلة أمام أي شخص لمواصلة دراساته بعد دخوله سوق العمل لفترة محدودة.

ثالثاً ـ في بلدان المنطقة يمثل التعليم المهني الرسمي عادة طريقاً مسدوداً في معظم الأنظمة وتركز أنظمة الامتحانات على الاختبار لمواصلة الدراسة أكثر مما تركز على منح شهادات الاعتماد، وقد شرعت بعض بلدان المنطقة (تونس والأردن، على سبيل المثال) في معالجة هذه المشكلة عن طريق إدخال آليات لضمان الجودة وزيادة درجة استقلال المدارس، والالتزام بالتعلم مدى الحياة، غير أن هذه المبادرات ما تزال في أول الطريق.

العوامل الثلاثة المتقدمة ـ منفردةً جاءت أم مجتمعةً ـ كان لها مردود سلبي مشترك على جميع أوجه عمل المؤسسات التعليمية في بلدان المنطقة ... مردود تمثل في توهين العلاقة بين نواتج التعليم وبين عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية توهيناً تتمثل علّته في واحد من التفاسير الثلاثة التالية:

(أحد التفسيرات هو أن مستوى التعليم في المنطقة منخفض جداً بحيث أن التعليم لا يسهم في زيادة النمو والإنتاجية. وثمة تفسير آخر وهو أن المستوى النسبي وليس المطلق للنواتج التعليمية هو الذي يفسر الصلة الواهية بين التعليم والنمو الاقتصادي في المنطقة فالاستثمار الأجنبي المباشر، على سبيل المثال، ينجذب إلى البلدان التي لديها نواتج تعليمية أفضل مع تساوي كافة العوامل الأخرى، ويرتبط تفسير ثالث بالتباين في التحصيل التعليمي، فهو أكثر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منه في المناطق الأخرى، وتشير بحوث دولية إلى أن التوزيع الأكثر تساوياً للتحصيل التعليمي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى. وأخيراً، يمكن أيضاً أن تكون الصلة الضعيفة بين نواتج التعليم والنمو الاقتصادي مرتبطة بارتفاع مستويات التوظيف في القطاع العام، وانخفاض أعداد القطاعات الديناميكية القادرة على المنافسة الدولية).

لقد تمخض هذا التناقض بين عظم الجهود التي بذلت للارتقاء بالتعليم وبين ضآلة مردودها على تعظيم الطاقة الإنتاجية الاقتصادية عن وضع متعاضل في بلدان المنطقة. كان متوقعاً من الاستثمار المالي في التعليم أن يحقق نواتج إنمائية إيجابية تقاس بالنمو الاقتصادي وتحسن توزيع الدخل وانخفاض أعداد الفقراء. غير أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حققت نتائج إنمائية (أقل عدداً مما حققته البلدان المماثلة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية) مما يفرض السؤال التالي: ما الذي يحتمل أن يكون قد منع التعليم من تحقيق نتائج إنمائية أفضل؟

أول جواب محتمل ـ من وجهة نظر التقرير ـ يتمثل في انخفاض العائد من التعليم العالي، وانخفاض معدلات العائد من التعليم العالي راجع، بدوره، إلى انخفاض معدلات

□□□□□□ □□□□□□□□□(□) 101 4/26/09 11:59:05 AM

النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التوظيف في القطاع العام، ومما يقلل أكثر وأكثر من مجال حدوث تباين في الدخول حسب المستوى التعليمي هو أن أعداداً متزايدة باطراد من النساء تدخل سوق العمل ـ وهؤلاء النساء يحققن عادة دخولاً أقل من الرجال، وهذا ما جعل النمو الاقتصادي ـ بنسبة الفرد في المنطقة على مدى السنوات العشرين الماضية منخفضاً نسبياً ومن هنا نشأ التعاضل بين ما حققته الأنظمة التعليمية وبين ما تحتاجه المنطقة لتحقيق أهدافها الإنمائية الحالية والمستقبلية إذ لا تزال بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مختلفة عن كثير من البلدان المماثلة (حيث يقاس الإنجاز بسنوات التحصيل التعليمي بين السكان البالغين. والإنجازات التعليمية التي تحققت حتى الآن تتعرض للخطر جزئياً بسبب ارتفاع معدلات التسرب والدرجات المنخفضة نسبياً التي تسجل في الاختبارات الدولية. وعلى الرغم من حدوث تحسينات ملحوظة في زيادة إمكانية الحصول على التعليم وتضييق الفروق بين الجنسين في المرحلة الابتدائية، فإن معدل محو أمية الكبار لا يزال منخفضاً ولا تنتج الأنظمة التعليمية المهارات المطلوبة في عالم تتزايد فيه درجة المنافسة ومعدلات البطالة مرتفعة بشكل خاص بين الخريجين، ويعمل قطاع كبير من قوة العمل المتعلمة في الجهاز الحكومي. ونتيجة لذلك، فإن الصلة تظل ضعيفة بين التعليم وبين النمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل وتخفيض أعداد الفقراء).

تحولات العقم في المردود الاقتصادي من النظم التعليمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تصطدم في نهاية الأمر بتحديات الأوضاع الكونية للتعليم. إن متطلبات الصمود في حلبات التنافس الاقتصادي الشرس لامتلاك مصادر القوة الاقتصادية والمعرفية تفرض على النظم التعليمية في المنطقة الانفتاح على رؤى غير مسبوقة في تاريخها التربوي مثل إعادة هندسة البرامج التعليمية وطرائق التعليم من جهة، وإعادة هيكلة نظام الحوافز وآليات المساءلة العامة من جهة أخرى. كما تفرض تغييرات في العلاقة بين أسواق العمل والتعليم. إن مجمل هذه التوقعات الجديدة من التعليم يبرر القول بأن هناك حاجة مشروعة إلى إصلاح تربوي شامل على الأصعدة المتقدمة كلها.

في الماضي كانت هندسة النظم التعليمية بسيطة ومباشرة تتمثل في إيجاد المباني والمدرسين والمواد التدريسية استناداً إلى تنبؤ بسيط بشأن الطلب. أما الآن فيجب أن ينتج التعليم مهارات ملائمة للمنافسة العالمية وأن يلبي الطلب المتزايد على التعليم اللاحق للمرحلة الابتدائية. وهذا التعقيد المتزايد يتطلب نوعاً جديداً من الهندسة يستند إلى الشراكة وليس القيادة الهرمية التسلسلية. (فعلى سبيل المثال، بدلاً من التحكم في تخصيص جميع المدخلات والموارد التعليمية، تحتاج السلطات التعليمية إلى تنسيق إسهامات مجموعة متنوعة من الفاعلين) من القطاع الخاص والقطاع العام، وعلى المستوى المحلي لتحقيق الأهداف المتوقعة وتشمل بعض أدوات هذا النوع من الهندسة مراقبة الجودة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. إضافة إلى ذلك، سيتحمل «مهندسون» من مستوى الوزارة إلى مستوى المدرسة مسؤولية إيجاد مصادر تمويل إضافية.

على أنه مهما بلغت هندسة النظم التعليمية من الجودة فإن الذين يفعّلونها ويوجهون آثارها في وجوه الحياة الفعلية للناس هم المعلمون والإداريون التعليميون وما لم يكرس هؤلاء المهنيون فكرهم وولاءهم لمهنتهم ولتلاميذهم تظل النظم التعليمية غير مكفولة

□□□□□□ □□□□□□□□□(□) 102 4/26/09 11:59:05 AM

النجاح. من أجل تشجيع هؤلاء الفاعلين في مجال التعليم على تحسين أدائهم يقترح التقرير ثلاثة مجالات يمكن فيها لبلدان المنطقة مواصلة تحسين هيكلة الحوافز المقدمة لهذه القوى المهنية التي تتحمل ثقل مسؤولية إنجاح التعليم وتعظيم وظيفته في التنمية الاقتصادية وذلك بالطرق التالية:

أولاً ـ يمكن زيادة تشجيع تقديم التعليم من مؤسسات غير عامة، لا سيما في المجالات التي تتمتع فيها تلك المؤسسات غير العامة بميزة نسبية واضحة لتلبية الطلب المتنوع على الخدمات التعليمية مثل،التعليم غير الرسمي، والتدريب المهني، والتعليم اللاحق للمرحلة الثانوية.

ثانياً. يمكن نقل قدر أكبر من مسؤوليات اتخاذ القرارات إلى مستوى المدرسة أو الجامعة من أجل زيادة المرونة. وبالتوازي، يمكن ربط التمويل العام، الإضافي بالنواتج والابتكار، وبالتالي ضمان المساءلة عن الأداء.

يتوقع الآن من المدرسين أن يعملوا بدرجة أكبر من الاستقلالية مثل الأطباء أو المحامين بحيث يطبقون نظام التشخيص ويكيفون الاستجابات لتلائم الاحتياجات المحددة للطلاب والبيئة. ولمساندة هذا التغيير، هناك حاجة إلى هيكلة حوافز جديدة للمدرسين. وعلى الرغم من أن ربط أجور المدرسين أو ترقياتهم بنواتج الفصل الدراسي(*) أمر مثير للجدل، فإن بلداناً كثيرة تجرب استخدام نظام تقديم حوافز لفرق من المدرسين أحياناً على مستوى المدرسة بأكملها، وأحياناً على مستوى أقسام محددة للعمل معاً لتحسين نواتج التعليم . كما أن حصول المدرسين على التراخيص والترقيات يمكن أن يشترط استمرارهم في تطوير مهاراتهم وقدراتهم بدلاً عن الاعتماد على الأقدمية.

– 3 –

من أجل تعظيم الإفادة من هذا التقرير القيّم الغني بالمعلومات.. ينبغي التعامل معه من منظور الإطار الوظائفي Functional والعملياتي Operational للبنك الدولي، بهذا يمكن فهم أو تفهم تأكيد التقرير على الغايات الاقتصادية من التربية حيث يعتبر التعليم ـ بلغة البنك ـ (سلعة عامة) (يفترض أن تخدم مصالح أوسع نطاق من المواطنين) وبهذا يبدو مفهوماً ـ ومقبولاً إلى درجة ما ـ أن يكون الغرض الأعلى من التعليم (تغيير خصائص أسواق العمل في المنطقة لتعظيم العوائد من الاستثمار في التعليم للأفراد والمجتمعات. والافتراض الأساسي هنا هو أن خصائص أسواق العمل تحدد العوائد من الاستثمار في التعليم: فأسواق العمل التي تعمل بصورة جيدة تعتبر أساسية لتعظيم العوائد من الاستثمار في التعليم لأنها تخصص رأس المال البشري عادة لأكثر الأنشطة قدرة على زيادة معدلات النمو ويمكن أيضاً أن تؤثر بصورة إيجابية على المساواة. غير أن تشوهات أسواق العمل وعدم معالجة مظاهر عدم اكتمال الأسواق من شأنهما إحداث الآثار العكسية .

(*) الصف.

□□□□□□ □□□□□□□□□(□) 103 4/26/09 11:59:05 AM

هكذا إذن ... « تغيير خصائص أسواق العمل في المنطقة لتعظيم العوائد من الاستثمار في التعليم «. هذه دعوة يتبناها كثير من أعلام الفكر الاقتصادي / الاجتماعي Socio Economic في العالم اليوم ولكنهم يفعلون ذلك بكثير من التحفظ على مطلق الدعوة. لأنهم مرتابون في قدرة الاقتصاد وسوق العمل وحدهما على تقرير وجهة التعليم العليا. جون كينيث غولبريث John K.Galbraith هو واحد من هؤلاء المتحفظين. في كتابه (المجتمع الصالح ـ جدول أعمال للإنسانية 1996 (The Good Society – The Humane Agenda) هو يثمّن عالياً التبشير بالدعوة إلى القراءة الاقتصادية لأزمات التعليم ولكنه يتحفظ عليها. من ناحية المبدأ هو يسلّم بأنه في المجتمعات المعاصرة ـ وبخاصة المجتمعات الصناعية ـ تتميز التربية بدور مركزي لأن الاقتصاد الحديث يتطلب قوة عمل مدرّبة تدريباً جيداً وقادرة على التكيّف مع المستجد من الظروف. إن القطاعات الصناعية المتوسعة باستمرار ـ مثل الإنتاج المبنى على التكنولوجيا وعلى الفنون والتصميم وصناعة السياحة الضخمة والمتعاظمة أبداً والمهن الراقية مثل الطب والقانون والإعلام، كل هذه القطاعات يجب أن تتوفر لها قوة عمل مدربة. وفي الوقت ذاته فإن التربية تلهم المبتكرين الذين يستجيبون لاحتياجات هذه القطاعات عالية التدريب بالجديد والمتجدد من الأفكار التي تجعل عملية التقدم ممكنة. غير أنه سرعان ما يبادر إلى التحفظ على مطلق الدعوة منبهاً إلى وجوب التمييز بين ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي في فهم الوظيفة الإنسانية للتربية لأن المجتمع الصالح لا يمكن أن يرضى بتحديد وظيفة التربية بخدمة الاقتصاد.

إن للتربية دوراً أساسياً واجتماعياً أوسع بكثير من محض خدمة الاقتصاد وتطويره ولهذا الدور الأوسع مبرراته الأخلاقية: إن للتربية واجباً غير منازع في تحقيق السلام الاجتماعي لأن التربية هي التي توفر للناس الأمل والوسيلة للتحرر من قيود المراكز الاجتماعية والاقتصادية الواطئة ومن الحرمان وفي الصعود إلى المستويات الأعلى في البنية الاجتماعية.

إن قدراً معيناً من التباين الاجتماعي والاقتصادي أمر لا مهرب منه في المجتمع الصالح كما أن الإلغاء الكامل للنظام الطبقي أمر مستحيل أو هو استحالة عملية. ولكن النبل الاجتماعي والاستقرار السياسي يتطلبان ـ في كل الأحوال ـ وجود فرص معترف بها للارتفاع في السلم الاجتماعي، فرص للهرب من المستويات الدنيا إلى المراتب الأكثر رفعةً. إذا لم توجد هذه الفرص فستحل محلها قطعاً النقمة الاجتماعية ... أكثر من هذا احتمال الثورة العنيفة، وعلى هذا فإن أحسن الفرص التربوية يجب أن تتوفر للذين هم في الأوضاع الاجتماعية الأسوأ. إنهم الأعظم حاجة إلى الوسيلة للتحرر من أوضاعهم الاجتماعية القاسية.

في المجتمع الصالح هناك مهمتان أخريان للتربية، الأولى هي مساعدة الناس على حكم أنفسهم بأنفسهم حكماً ذكياً أما الثانية فهي إعانتهم على الاستمتاع بالحياة استمتاعاً تاماً.

الاقتصاد الزراعي القديم كان يتطلب القليل من التدخل الحكومي، والقليل من الذكاء المتطور كان يخدم الحاكم والمحكوم معاً. مع التقدم الاقتصادي والصناعي وما يصاحبه من مسؤوليات اجتماعية تأخذ المشاكل الاجتماعية بالازدياد والتعقد وهذا يتطلب أن يكون هناك (ناخب) متعلم ومتطور عقلياً وإلا فسوف يكون الأمر كله إلى الحكومة وأجهزتها البيروقراطية وخارج هذين الاحتمالين سيكون هناك استسلام كامل لحكم الجهالة وسوء التقدير وهذا

□□□□□□ □□□□□□□□□(□) 104 4/26/09 11:59:05 AM

بدوره سيكون مدمراً للبنية السياسية نفسها.

تحت ضغط الخوف من الحاجة أو الجوع يمكن التأكد مقدماً بأنه سيكون في البيئة الاجتماعية قطاعات من الناس مستعدة عملياً لتأييد أية كارثة سياسية يقود إليها الغلاة من المتعصبين أو الديماغوغيين. إن التربية ـ والتربية وحدها ـ هي القادرة على تقليص حجم هذه النوعية من الناس وحجرها في الحدود الدنيا.

غير أن هناك علاقة أخرى ــ خفية أو أقل وضوحاً ــ بين الديمقراطية والتربية. التربية لا تجعل الديمقراطية ممكنة وحسب وإنما هي تجعلها ضرورية أو جوهرية للمجتمع الصالح. لا تخلق التربية المجتمع المسؤول فقط ولكنها تغرس في أفراد هذا المجتمع التمسك بالمطالبة بحقهم في أن يكون لهم صوت مسموع في إدارة شؤون المجتمع. الأميّون والأميّات يمكن إخضاعهم ببساطة لإرهاب السلطويين ووضعهم تحت سلطتهم وتوجيههم حيث شاء المتسلطون. هذا أمر معروف لدى الجميع. ولكن الحال لا يمكن أن يكون كذلك مع الناس المتعلمين والمتنوّرين المعنيين بالمواطنة المتكاملة. هذه حقيقة ثابتة في عالمنا المعاصر. ليس في المجتمعات المتعلمة تعليماً ديمقراطياً ثورات ولا انقلابات ولا مذابح بشرية. الثورات والانقلابات والمذابح تقع في المجتمعات المحرومة من التربية ومن التربية الديمقراطية على وجه التحديد.

تقليدياً ينظر إلى الديمقراطية على أنها حق من حقوق الإنسان ولكن الديمقراطية هي أيضاً ثمرة طبيعية للتربية والتنمية الاقتصادية وليست هناك أية وسيلة عفوية أو مصممة لإكراه الناس المتعلمين المثقفين على السكوت والخنوع.

هاهنا عشر غايات إنسانية نبيلة يلزم غولبريث بها التربية، اثنتان منها فقط تلتقيان مع نهج البنك الدولي في تكريس التعليم لخدمة أسواق العمل والتنمية الاقتصادية على حين توظف الغايات الثمان الأخرى لإعادة تأهيل الأفراد والمؤسسات الاجتماعية ـ الاقتصادية وغير الاقتصادية ـ للعمل من أجل رفعة الإنسان الحضارية وتحرير عقله وإراداته كما تحريره من خوف الفقر والعازة.

من قبل غولبريث كان غونارميردال Gunnar Myrdal سباقاً إلى المطالبة بالتركيز على العمليات الاجتماعية التحويلية التي يستطيع ـ ويجب ـ أن يسهم التعليم في تنضيجها وتوجيهها نحو غايات اجتماعية إيجابية. لهذه الغاية ظل ميردال من (المعضلة الأمريكية The American Dilemma – 1944) إلى (الدراما الآسيوية Asian Drama – 1968) يؤكد أن المؤسسات الاجتماعية لا تتغير من تلقاء نفسها وإنما يغيرها الناس عندما يحل زمن إعادة اختراع النظم الاجتماعية التي يعيشون ضمنها. بكلمات أُخر .. أن التغيير يجب أن يكون مقصوداً لغاية معينة مسبقاً. وإرادة التغيير والقدرة عليه محكومان ـ أو ينبغي أن يكونا محكومين ــ بصراحة النوايا والتقييم الجيد للأهداف التي يراد تحقيقها، إن هذه التقييمات تنجم عن نظام معقد من العقلانية وتخطيط المستقبل ورفع الإنتاجية والارتقاء بمستويات المعيشة وتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتلاحم الوطني والديمقراطية السياسية والانضباط الاجتماعي. إن هذا التأكيد على وضوح النوايا وجودة التقويمات المسبقة لأي مشروع تنموي إنما ينجم عن حقيقة أن التوزيع غير المتكافئ للسلطة ومصادر الثروة يشكّل

□□□□□□ □□□□□□□□□(□) 105 4/26/09 11:59:06 AM

عائقاً ليس أمام تحقق المساواة فقط وإنما أمام النماء الاجتماعي أيضاً.

في أي مشروع للتغيير الاجتماعي هناك ـ وفي آن واحد ـ تفاعل وصراع بين (المُثُل) وبين (الواقع) ولابد لنفاذ المشروع من تغليب ديناميكية التفاعل على ديناميكية الصراع. بين المثل والواقع. إن منافع النماء الاقتصادي والاجتماعي قد تكون ذات طبيعة تراكمية في ظرف اجتماعي دون آخر فيحصل (الذين يملكون) على المزيد من المكاسب على حين أن (الذين لا يملكون) لا يصيبهم من نعم النماء إلا رذاذ غير ذي جداء. من هذا التوجس في احتمال أن يزداد الأغنياء غنىً جرّاء تحكمهم بالموارد الثقافية والتربوية ـ إن لم يكن احتكارهم لها ـ على حين يزداد الفقراء فقراً جراء حرمانهم من نعم تلك الموارد، من هذا التوجس بلورميردال نظريته في (السببية التراكمية Cumulative Causation) القائلة بأن مصادر الثروة ـ فردية كانت أم وطنية ـ هي النتيجة وليست السبب للنماء في الدخل والثروة بفعل توفر تعليم تخصصي عالي النوعية لأفراد المجتمع أجمعين ومن هنا اشترط ميردال أن يشتمل تحليل التنمية على تفحص العلاقة بين التغذية الأفضل والصحة الأفضل والتعليم الأفضل والإنتاجية الأعلى نوعاً والأوفر كَمّاً لأن تفحص هذه العلاقة سيكشف العلاقة ـ سلباً أو إيجاباً ـ بين جودة الإنتاج ووفرته من جهة وبين المتغيرات الثلاثة الأخرى. إن إدخال متغيرات غير اقتصادية في تحليل التنمية يزيد من إمكانية الكشف عن وجود عمليات تراكمية متعددة غائبة عن نظر المحلل الاقتصادي التقليدي ومن شمولية هذا التحليل للعملية التنموية تتبلور مسؤولية المؤسسة التربوية عن توفير العدالة التربوية والتقدم الاجتماعي بإعادة توجيه نفسها وفق المقتضيات التي تمليها التحولات التي يشهدها المجتمع البشري (*) .

– 4 –

لقد اختار البنك الدولي لنهجه في إصلاح التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اسم (الطريق غير المسلوك) ولم يكن الأمر كذلك تماماً. فمنذ خمسينات القرن الماضي حملت الأدبيات التربوية العربية دعوات عالية الصوت للربط بين التعليم والإنماء الاقتصادي كما أن تجارب ناجحة قد صممت وبوشر في تنفيذها من أجل ربط التعليم بالتنمية الاقتصادية وسوق العمل مثل (مشروع الدجيلة) في العراق .. غير أن الطرق التي سارت فيها تلك الدعوات كانت مليئة بالعثرات فلم تكن الرحلة عليها راشدة دائماً لأن الهدف الاقتصادي كان يحبط بإغفال عناصر القوة المضافة أو المساندة له من التحرر السياسي والتجديد القيمي في المجتمع . اليوم ينوّر الاقتصاديون الاجتماعيون تلك القوة المغيّبة. وليس من ريب أن تجارب نصف القرن المنصرم قد فتحت عيون أهل المنطقة على الحقيقة المحيقة بهم، هناك طريق أخرى يجب أن تسلك هي طريق التنوير العقلي وإذا ما استطاع أهل المنطقة أن يعيدوا اختراع مؤسستهم التعليمية بما يتوافق والتوجهات العالمية نحو الديمقراطية والمساواة بين الناس وتحريرهم فكرياً، وتدريبهم على أن يكونوا أعضاءً فاعلين في مجتمعاتهم السياسية، آنئذ سيتاح لكلا الطريقين غير المسلوكين أن يتلاحما في طريق واحدة يكون السفر عليها راشداً إلى الغايات الاقتصادية والمقاصد الاجتماعية التنويرية في وقت معاً.

(*) للتوسع في آراء غولبريث وميردال حول الوظيفة الاجتماعية للتربية والتعليم ، راجع محمد جواد رضا ـ (العرب والتربية والمستقبل .. تربية النكوص أم تربية الأمل) فصل (التغيير وإرادة التغيير)، ص 70–81، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكويت، 2000.

□□□□□□ □□□□□□□□□(□) 106 4/26/09 11:59:06 AM